النزعة العلمية العقلية في التّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة

أ.هبال خير الدين
المركز الجامعي – ميلة–

قامت الأحكام النحوية عند البصريين على أساس علمي متين، مثّلــه القيــاس النحوي؛ فسبغوا أحكامهم بالطابع العقلي القائم على التحليل والتعليل، فتحدّثوا عــن العلّة النحوية وأولوها عنايتهم الفائقة وبخاصة العلل الأول التعليمية، كما تحــدّثوا عن العامل وبنوا له في النحو نظرية قامت عليها كلّ القواعد، خاصّة وأن المنطق اللغوي للعربية في أذهان العرب قد قام على أساس من العلاقات المنطقية الرياضية التي يقود بعضها إلى بعض حيث ارتبط التعليل النحوي بوجود الحكــم النحــوي وغرضه ضبط الظواهر بقواعد العلم وأحكامه، والذين توسّعوا في إيضاح مفهــوم التعليل في النحو العربي بيّنوا أنه (بحث عــن الأســباب الكامنــة وراء حصــول الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية يوافق القاعدة ولا يناقضها، فيسوّغها ويشرح بواعثها، وأهدافها، معتمداً على النصوص اللغوية المرويّة عن العرب)[1] وقد قســم النحاة العلل إلى ثلاثة أقسام: **العلل الأولى**، وسمّاها بعضهم **العلل التعليمية**، و**العلل الثواني** وسمّاها بعضهم **العلل القياسية**، **والعلل الثوالث**، وسمّاها بعضــهم **العلــل الجدليــة**؛ كما جاء في الإيضاح: (وعلل النّحو بعد ذلك ثلاثة أضرب: علل تعليميّة وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة؛ فأمّا العلل التّعليميّة فهي التي يُتوصّل بها إلــى تعلّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلامها منها لفظا، وإنّمــا ســمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك أنّا لمّا سمعنا: **قَامَ زَيدٌ فَهُوَ قَــائِمٌ** ... عرفنــا

اسم الفاعل فقلنا: **ذهب فهو ذاهب**... وما أشبه ذلك... فمن هذا النّوع من العلل قولنا: **إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ**؛ فإن قيل: بمَ نصبتم **زيدا**؟ قلنا: بـ **إنّ** لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، وبه ضُبط كلام العرب. وأمّا العلل القياسيّة فأن يُقال لمن قال: نصبتُ **زيدا** بـ **إنّ**: ولِمَ وجب أن تنصب **إنّ** الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه، فأُعملت إعماله لمّا ضارعته فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع مشبّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله؛ نحو: **ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ** ... وأمّا العلّة الجدليّة النّظريّة: فكلّ ما يُعتلّ به في باب **إنّ** بعد هذا؛ مثل أن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ ...)[2] والملاحظ من قول الزجاجي أنّ العلل التّعليميّة ما هي إلاّ قرائن أو أسباب مباشرة، تقوم بتفسير الواقع اللّغويّ وتكون تابعة له (وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللّغوية والقواعد النّحوية؛ إذ يتمّ فيها تحديد الوظائف النّحوية؛ أي بيان العلاقات التركيبية بين الصّيغ والمفردات، حين يتمّ تركيبها في جُمل وأساليب، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللّغوي؛ بلهَ اعتباره أساسا واجب المراعاة والاحترام)[3] وقد سُمّيت تعليميّة لأنّ الغرض منها الاستعانة بها كعلامات لتعرف القاعدة النّحوية لدى الطّلاّب؛ إذ إنّها تعلّل لنا الأحكام الإعرابية، كرفع الاسم لأنّه مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائب فاعل أو اسم كان أو خبر إنّ أو صفة لاسم مرفوع أو توكيد لاسم مرفوع أو بدل من اسم مرفوع أو معطوف على اسم مرفوع. ونصب الاسم؛ لأنّه مفعول به أو حال أو تمييز أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو مفعول معه، أو صفة لاسم منصوب أو بدل من الاسم المنصوب أو توكيد له أو معطوف عليه، أو

اسم للحرف المشبه بالفعل، أو خبر لكان. وجر الاسم لأنه مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر.

إنّ ظاهرة التعليل في النحو العربي ضاربة الجذور، تعود إلى عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد (تعاورها النحاة الذين جاؤوا بعده بمفهومها التعليمي البسيط الذي يراد منه معرفة كلام العرب، بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور منه، لضبطه والاتساع به)[4] واستمرت الحال على هذا المنوال حتى نضجت العلة النحوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وكثرت واتسع نطاقها نتيجة لنضج الحركة العلمية التي واكبت تطور البحث النحوي عند العرب،ولم ينتج ذلك عن تأثر النحاة بالآثار الأجنبية –كما يزعم بعضهم – لأنّ العلوم الدينية والأدبية واللغوية والفكرية قد نضجت عند العرب المسلمين في هذه المرحلة (فقد جمعت الأحاديث النبوية الشريفة، وصنفت حسب أبواب الفقه، وضُبِطَ الفقه، ودُوِّنت أحكامه على يد الأئمة الكبار وصُنِّفت مفردات اللغة، ووضعت المعاجم العامة الشاملة)[5] واستوى علم الكلام على سُوقه، وآتى أُكُله (نتيجة لما دار بين الفرق المختلفة من جدل طويل حول مسائل متعددة مما أدَّى إلى صبغ العقل العربي بالصبغة الجدلية ومرّنه تمريناً واسعاً على دقة التعليل والمهارة في استنباط المعاني ودقائقها. ولم يقتصر ذلك على مسائل العقيدة فحسب؛ بل وجّه البحث اللغوي وجهات عديدة فيها نظر وبحث ومناقشة)[6] هذه الأسباب مجتمعة أدّت إلى اتّساع أسلوب التعليل ونضجه في النحو العربي ونضج التعليل يدلّ على اكتمال أصول النحو وفروعه، فتجلّى ذلك أثراً مدوّناً في كتاب سيبويه؛ لأن التعليل الناضج يأتي بعد نضج البحث النّحوي، وعلى الرغم من النّضج الذي أصاب التّعليل النّحوي بقي مفهومه تعليمياً أي بقيت علل النحو أوائل مرتبطة بالواقع اللغوي ومسوّغة له؛ لأنها تعتمد أساليب العرب في كلامها وكثيراً ما اقترنت بالسماع لقولهم في نهاية التعليل (وهكذا سمعنا من العرب) فبدأ التّعليل يأخذ على يد النحاة –بعد نضجه– صفة المنهج، وأكدوا

ضرورته، وحثّوا على ملاحظته، ووسعوا نطاقه، وتركوا باب الاجتهاد مفتوحاً في استنباطه لمن جاء بعدهم، واتّسم تعليلهم بدقة الفهم لأسرار اللغة مفردة ومركبة واعتمد على الركائز اللغوية بكثرة مثل (دفع اللبس، وإيثار الخفة والفرار من الثقل والتعويض، والخلاف، والمشابهة، وغلبة الكثرة، وطبيعة الشيء، وحال المخاطب ومراد المتكلم، ومراعاة الأصل، والعدل والتوهم...)[7] فكان قياسهم (فطرياً في متناول الكثيرين مستمداً من فَهْم النص فهماً لا تكلّف فيه ولا صنعة)[8] فلم يتّسم تعليلهم بالتّجريدية والفلسفة والمنطق، ولم يكن عقلياً متعباً.

ثمّ أُلّفت كتب خاصة بالعلل نذكر منها كتاب **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي (ت311هـ) وقد جمع مؤلّفه فيه العلل النحوية التي عرفت حتّى عصره سواء ما اتّصل منها بالحدود وأحكام الإعراب، أو ما اتّصل منها بالفروض والظنون الجدلية، وفي العصر الحديث تحدّث الدكتور مازن المبارك عن العلة النّحوية حديثاً رصيناً مفصلاً في كتابه **النحو العربي**، وذلك لما للعلّة من أهميّة بالغة في النّحو العربي حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالقياس النحوي الذي هو حمل غير المنقول على المنقول في الحكم لعلة جامعة؛ وذلك أنه **لا قياس بلا علة**؛ لذا بلغ الاهتمام بها غايته خاصّة في كتاب الخصائص لابن جني الذي نظّر لها تنظيراً دقيقًا.

لقد تضافرت عدة أسباب أدّت إلى نشوء التعليل في النحو العربي، والباحث في طبيعة تلك الأسباب يجد أنها تعليمية أو تكاد أن تكون تعليمية؛ مثل تسويغ قواعد التوجيه وتفسيرها وتعليل حركات الإعراب (وكون العلّة ركناً من أركان القياس ونضج الدرس النحوي واكتمال أصوله وفروعه في كتاب سيبويه، ورغبتهم في تعميق فَهْم الظواهر اللغوية والنحوية وإنجاح عملية التعليم، كلّ ذلك دفعهم إلى التعليل، وهذه الأسباب مجتمعة تدلّ كلّها على أن نشأة التّعليل ودوافعه كانت عربية إسلامية نتيجة للظروف المحيطة بالبحث النّحوي عند العرب التي نشأ

وترعرع فيها، وما هيأته من استجابات دينية وعاطفية وعلمية وراء الفكرة التي تعدّ السبب الأساس في نشأة التعليل النحوي، وسبباً رئيساً من أسباب استمراره؛ وتطوره دون أي تأثير غير عربي)[9] وهذا يعني أن عللهم كانت عربية الأصل والنّشأة، استقاها العرب من ذات أنفسهم وطبيعة لغتهم ولم يأخذوها عن غيرهم من الأمم؛ بل كانت وليدة قرائحهم.

وعلى الرغم من كلّ هذا فقد أبى بعض الباحثين إلاّ الادّعاء بأن مبدأ التّعليل في النّحو العربي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية، أمثال جورجي زيدان، والدكتور محمد عيد وغيرهم. وهذا مجانب للصواب لأنّ العلل منذ نشأتها في النحو العربي إلى أن نضجت على يد الخليل وتجلّت أثراً مدوّناً في كتاب سيبويه، كانت عللاً تعليمية بسيطة، تهدف إلى تعليم كلام العرب ولم تتجاوز هذا المفهوم؛ ولذلك لمتكن فلسفية؛ بل كانت نابعة من ذات أنفس النحاة، ومرتبطة بطبيعة لغتهم، وهي صدى للحركة العلمية التي قامت عندهم بمظاهرها الدينية والأدبية واللغوية والفكرية، ولم تكن في عهد الخليل بن أحمد قد تُرْجمت الكتب الفلسفية المنطقية؛ بل دخل المنطق اليوناني إلى البيئة العربية في القرن الثالث الهجري، ولم يؤثر في الثقافة العربية ولم يستحكم بها إلاّ في نهاية القرن الهجري الثالث، في حين عُرفت ظواهر التعليل في النحو العربي –كما مرّ سابقاً– عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ ينمو بقوّته الذّاتية، وليس بتأثير الفلسفة اليونانية، فمن أين لهم أن يطلعوا عليها قبل أن تترجم؟ أضف إلى ذلك أنّ التعليل أصلاً مأخوذ عن الأعراب، وهناك أدلة تؤكد ذلك، على الرغم من أنّ العرب لم يبوحوا إلا بالقليل منه، من ذلك ما استدلّ به ابن جني نقلاً عن سيبويه: (وقال سيبويه حدثنا مَنْ نثق به أنّبعض العرب قيل له: أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال: بلى وِجاذاً أراد أعرف بها وِجاذاً، وقال أيضاً: وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال: اللهم ضَبُعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردتَ؟ فقال: اللهم اجمع فيها ضَبُعاً وذئباً، كلّهم يفسِّر ما ينوي، ثم عقّب

على ذلك بقوله: فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم وننسب إليهم)[10] ثمّ علّق ابن جني على هذا وأمثاله من الظواهر المعلّلة بقوله: (أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرّبوا، وقاسوا وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة... فلا يهتاجوا همل مثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرّع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمته وأَمته)[11]كلّ هذا وأشباهه يدلّ على أنّه وَقَرَ في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعلّلون بعض ما يقولون، ومن ثمَّ جعل النحاة نصَّ العربيّ على العلّة، أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلة، ويوضح موقف النحاة من هذا قول سيبويه:(وليس شيءٌ يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً)[12]. ولعل سيبويه في رأيه هذا قد تابع رأي أستاذه الخليل بن أحمد الذي سُئِلَ ذات مرة: (أعن العرب أَخَذتَ هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، وإنْ لم يُنْقَل ذلك عنها)[13] فهذه العلل التي علّل بها النّحاة النّحو العربي بعيدة كلّ البعد عن التّعليل الفلسفي؛ لأنها تطّرد على كلام العرب، تقبلها النّفس، وينطوي الحسّ على الاعتراف بها، وهي مواطئة للطباع، وهذا ما صرّح به ابن جني بقوله: (ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلاّ والنّفس تقبله، والحسّ منطوٍ على الاعتراف به... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطّباع)[14] ويؤيّد موقف هؤلاء النحاة الآخذين بمبدأ التّعليل المرتبط بطبيعة اللّغة، علم اللّغة الحديث، وخصوصاً العلل التي تقوم على الخفّة والثّقل،وتدخل في نطاق قانون الاقتصاد اللغوي، كما يؤيّد شطراً منها علم النّفس التّجريبي؛ وخصوصاً ما يقوم منها على مرتبة الأولويّة في النّفس، والأصل والفرع وأحقيّة الأصل بالتّقدم على الفرع[15]، كما يؤيّد التّعليل بوجه خاص أصحاب مدرسة

القواعد التّحويلية، فيرونه لتعميق الفَهْم ويرون حرمان البحث اللغوي منه محاباة للدقّة على حساب العمق في الفهم.

يتبيّن ممّا سبق أنّ العلل الأُول في النحو العربي من الأهمية بمكان؛ لأنه يتمّ بموجبها معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور والمبني من كلام العرب والاتّساع به، وهي علل بسيطة واضحة، عُرفت في البحث النحوي عند العرب منذ عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، واستمرت في أبحاث النحاة، وكثرت واتسع نطاقها عندما نضج البحث اللغوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، واكتملت أصوله وفروعه في كتاب سيبويه، وقد أصابها شيء من التطوّر نتيجة لتطوّر الحركة العلمية عند العرب بمظهرها الفكري والديني واللغوي والأدبيّ، ولم ينتج ذلك عن تأثّر النّحاة بالفلسفة أو المنطق اليونانيين كما يزعم بعضهم، والعلل التعليمية الأولى بأنواعها النحوية والصرفية والصوتية، تعلّمنا كلام العرب وطرائقهم في النطق والتعبير دون أن تثقل كاهل النّحو العربي بشيء خارج عن طبيعته–على عكس العلل الثواني والثوالث– ولذلك فهي علل بسيطة يمكن تبنّيها في صنع نحوٍ ميسَّرٍ لتعليم النّاشئة وطلاب العلم في مدارسنا وجامعاتنا بطريقة خالية من التعقيد والجدل والخلاف، تجعلهم يقدمون على دراسة النحو برغبة واندفاع، ونكون بذلك قد أدّينا خدمة للغتنا وأبنائنا؛ كما أنّه لا يمكن التّخلي عن هذا النّوع من العلل؛ لأنّ التّخلي عنه يعني التّخلي عن معرفة كلام العرب ومعرفة إعرابه وضبطه والاتّساع في ذلك، ممّا يساعد على انتشار الكلام غير المعرب فيؤدي إلى انتشار العامية في الأوساط العلميّة، وهذا أمر مازال الأمناء على هذه اللّغة يبذلون من ذات أنفسهم أبلغ الجهد لمنع حصوله.

إنّ طبيعة القياس نجدها عند المتكلّم الفصيح، الذي يقوم بها بنفسه عفويّا دون قصد منه أو تكلّف؛ وأمّا النّحويّ فهو الذي يستكشف تلك العملية التي يقوم بها المتكلّم نفسه ويحلّلها مثلما كان يقوم به ابن جنّي، حين كان يسأل أعرابيا فصيحا

وهو أبو عبد الله الشّجريّ، ويبني أحكامه على أجوبته، فقد ورد قول ابن جنّي: (وسألته يوما، فقلت له: كيف تجمع دكّانا، فقال: دكاكين قلت: فسرحانا قال: سراحين، قلت: فقرطانا: قال: قراطين قلت: فعثمانا: قال: عُثمانون فقلت له: هلاّ قلت عثامين، قال: إيشعثامين؟ أرأيت إنسانا يتكلّم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبدا)[16] ومن هنا فالقياس يقوم به المتكلّم أوّلا وهو من عمله، ومهمّة النّحويّ تقوم على الكشف وسبر العملية الذّهنية غير المقصودة التي دارت في ذهن المتكلّم، وبهذا يكون الاستنباط والتّعليل أركان أساس لجعل عملية القياس عمليّة صحيحة.

لم يعتدّ النحاة البصريون بما ورد خطأً من كلام العرب؛ بل برّروه بخروج البعض على العرف القانوني اللّغوي والاندفاع وراء الطّبع الخاص، ومن بينهم أبو علي الفارسيّ الذي علّل الأخطاء بقوله: (إنما دخل هذا النّحو كلامهم؛ لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشّيء فزاغوا به عن القصد)[17]. واقتصر القياس على ما كان مطّرداً في القياس والاستعمال جميعاً؛أمّا ما اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس (فلا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره)[18] كما أكّد النّحاة على أهمّية القياس المنطقي في اللّغة، وكان ميزاناً لسلامة العلاقات النّحوية فحافظوا على حجته في النّحو؛ لأنّه يعصم القانون اللّغوي عن الخطأ، ولذلك قال أبو علي الفارسي: (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس)[19] لأنّ الخطأ في القياس يعني الخطأ في التّفكير المنطقي؛ ولأنّ استخدام الفكر، ومعايير القياس الصّحيحة دليل على جوهر العلاقة بين الفكر واللغة فربطوا إدراك العلاقات النّحوية السّليمة بالإدراك العقلي للمرئيات والتّعبير عن علاقتها. فالنّحو البصريّ مؤسَّس في قواعده وقوانينه على منطق علميّ ساعد في تحصين اللّغة بنحوٍ عربي يعصم تراكيبها، مهما تبدّلت الألفاظ في دلالاتها، وطرق

استخدامها؛ وذلك بتطبيق القياس في النّحو، ولم يكتف البصريون بتوسيع أصول القياس في اللغة فحسب؛ بل بيَّنوا الأحكام في تطبيقه والعلل التي أدت إلى استخدام الأصل نموذجاً يقاس عليه، فكان القياس؛ إمّا معنوياً؛ وإمّا لفظيّاً، فقالوا: (عاملٌ لفظي وعاملٌ معنوي)[20] ووضعوا نظرية العامل.

تكلّم النحاة البصريون على العلل وبرّروها، وعقد ابن جني أبواباً بحث فيها (تخصيص العلل، والفرق بين العلّة الموجبة والعلّة المجوّزة، وتعارض العلل وعلّة العلّة وحكم المعلول بعلّتين، والرّد على من اعتقد فساد علل النحو)[21] وقرن علماء البصرة نظريّاتهم النّحوية بالحجج والبراهين، لإثبات صحّة آرائهم التي تعكس بصدق المنهج الذي كان سائداً في الجدل اللغوي العلمي الذي دار بينهم وبين نظرائهم الكوفيين. كما ميّز النّحاة البصريون بين الصّرف والنّحو، وأكّد ابن جنّي على ضرورة تعلّم الصّرف قبل النّحو لارتباط النّحو بأحوال التّصريف، يقول: (التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثّابتة والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة... من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقّلة)[22] ثمّ ميّزوا بين النّحو والإعراب، وجعلوا النّحو الجانب النّظري، والإعراب الجانب التّطبيقي الذي يفسّر النّظريات، ويبيِّن العلاقات بين الأجزاء ونوعيّتها، فكان النّحو (انتحاء سمت كلام العرب من إعراب وغيره؛ كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس مِن أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها)[23] أما الإعراب في رأيه (فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[24] أي الإفصاح عن منزلة اللّفظ في التّركيب وما طرأ عليه من عوامل ومؤثّرات أدّت إلى تغيُّر في الإعراب بتغيّر العلامة الدّالة على المرتبة في عمليّة الإسناد، وما يتبعها من فضلات ليستقيم المعنى في التّركيب. هذه الفرضيّة النّحوية الإعرابية دفعت

البصريين إلى تعليل وتبرير الحركات الإعرابيّة، وربطها بمؤثّر أوجدها لأن العقل ــ في رأيهم ــ لا يتصوّر وجودها من دون مؤثّر، فقسّموا الحركات إلى مراتب ترتبط بمرتبة الكلمة في التركيب، فوصفوا المرفوعات بأنها تدلّ على القيمة والارتفاع وقالوا: (هي اللّوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة، يستقلّ الكلام دونها)[25] وكان الفاعل أول المرفوعات لأنه صاحب الفعل وهو المقتدر عليه، ولذلك قال الرّمّاني: (جعل الرفع للفاعل لأنّه أول الأول، وذلك تشاكل حسن؛ ولأنّه أحق بالحركة اللغوية؛ لأنّها ترى بضم الشفتين من غير صوت... فأعطي أقوى الحركات)[26] وقسّم ابن جني الحركات بحسب قوتها (المرفوع هو الأقوى والأثقل والمنصوبات هي الأضعف والأخف، والفاعل هو المتقدّم، والمفعول هو المتأخّر، والضمة أثقل الحركات وأقواها فكانت للأثقل والأقوى وهو المرفوع، وجعل الخفيف للأخف والأضعف وهو المنصوب)[27] وأعطوا الحركات تبريراً فيزيائياً منطقياً، فالعرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف عند متحرك لأنّ الحركة الفيزيائية تبدأ بفعلِ ميكانيكي، وليس بانعدام الحركة، ولا يمكن أن تتوقّف الحركة الفيزيائيّة عن فعلها الديناميكي, وهي في حالة من إصدار صوت دالّ على حركة وعند توقف الحركة الفيزيائية يحمل الصوت صدى دلالة الوقوف. فالحركة تشير في اللّغة إلى فاعليّتها بالحرف الذي تدفع به إلى الالتقاء بغيره ليتمّ معنى التّركيب ودلالته (لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه)[28].

تأثّر نحاة البصرة بالمنهج العلمي في تقعيد اللّغة، ووضع النّظريات النّحوية وجاءت نظرياتهم عن طريق الاستقراء الذي ساعدتهم مقوّماته على وضع الفرضيّات والكشف عن القضايا الأوليّة التي كانت أساساً في بنية اللّغة، فأسّسوا قوانينهم النّحوية على مبادئ المنطق الرياضي؛ وقسّموا عناصر اللغة في علم النّحو إلى ثوابت ومتغيرات استنبطوها بعملية الاستقراء اللغوي؛ فكانت الكلمة المؤلّفة من

أحرف بنائية أوّل شكل من أشكال اللّغة التي لا يمكن البرهان عليها والتثبّت من حقيقتها وجوهرها، فقبلها العالم النّحوي كما هي واعتبرها في أشكالها بدهيات انطلق منها للتحقّق من صحّة تفاعلها بعضها مع بعض في صياغة تعبيريّة لا تناقض بين أجزائها، ثمّ أرشده الاستقراء إلى تركيب الجملة من مسند ومسند إليه مهما تعدّدت نماذجها، فقُبلت بنية الجملة العربيّة كقضايا أوّلية لا يقوم عليها برهان. كشف اتّجاه علماء النحو البصريين العقلي عن أحوال الكلمة وخصائصها، فصاغ تعريفات ووضع قوانين بُنيت عليها نظريّات اللّغة العربية. ثمّ تبيّن له أنّ بعض البدهيّات أساس لاشتقاق الألفاظ في نظامٍ لغويّ محدّد لتؤدّي دورها في ترتيب القضايا الأوّلية واتّساقها فتأخذ أشكالاً مميّزة ومتعدّدة مع محافظتها على الحدّين الرّئيسين **المسند والمسند إليه**، وتتكوّن بالتّالي نماذج لا حصر لها من البناء النّسقي اللّغوي إذاً، كلما تغيّر أصل موضوع أو أكثر في نسق ما؛ فإنّ النظريات المشتقّة ــ وبالتّالي البناء اللّغويّ كلّه ــ لا بدّأن يتغيّر، ويعطينا نسقاً مخالفاً وجديداً، ومهما تعدّدت هذه الأنساق؛ فإنّها تبقى خاضعة للنّظام النّحوي الذي يعصمها عن الخلل. ولاحظ النحاة أنّ تركيب القضايا الجديدة يتم بواسطة أدوات العطف أو أدوات النفي، أو أدوات الشرط... إلخ، فينشأ من جملتين بسيطتين جملة مركبة لا تناقض بين أجزائها، ولا يمكن أن تتضمن الفكرة ونقيضها في آن واحد وتبقى مقبولة، فكانت هذه الأدوات الروابط المنطقية التي تساعد على فهم الفكرة وبالتالي قبولها. كما قام النّحو البصري على أسس نظرية الاستنباط، فتوصل العلماء إلى نتائج من مقدمات؛ باستخدام روابط تساعد على الوصول إلى هذه النتائج.

– **نظرية العامل:** استقرّت فكرة العامل في الفكر النّحوي العربي منذ سيبويه ثمّ توسّع النّحاة فيها توسّعا كبيرا، فتحدّثوا عن العامل اللّفظي والعامل المعنوي

والعامل القوي والعامل الضّعيف، وتقوم فكرة العامل على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، والترابط الموجود بين عناصر كلّ جملة، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، أمّا العلامات الإعرابية بوصفها أثرا للتفاعل القائم بين العامل والمعمول، فالعامل هو الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف؛ فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللّغة[29]، ولذلك اهتم النّحاة البصريون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم.

ولعلّ أهم ما يسوّغ للنحاة اهتمامهم بالعامل هو نزوع العربية إلى الشّكل أكثر من نزوعها للمعنى؛ حيث إنّ الإعراب يرتبط فيها بقرائن لفظية غالبا تتسبّب في وقوعه، كما هو الحال في النعت السببي مثلا، فنحن نقول: **رأيت الرّجلَ الكريمةَ أمُّه**، فنُتبع النعت ما قبله في حركة الإعراب، مع أنّه من حيث المعنى يرتبط بما بعده، ففي هذه العبارة لا يتّصف الرجل بالكرم بل أمّه، وكان من المنطق أن تُرفع كلمة **الكريمة** تبعا لمنعوتها الأصيل؛ ولكنّها نُصبت للاتّباع اللفظي، وهذا يعني أنّ العلاقة الشّكلية هي التي سبّبت الإعراب[30]. وهو شأن معظم التراكيب مع وجود بعض القرائن المعنوية التي قد تسبّب الإعراب على قلّتها كالابتداء والمضارعة.

وعموما فإنّ العوامل سواء أكانت لفظية أم معنوية، فهي ليست مؤثّرات حقيقية؛ بل قرائن تدلّ المتكلّم على نوع خاص من الإعراب، يقول ابن جنّي: (ولأجله ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلتَ: **ضرب سعيدٌ جعفراً**، فإنّ **ضرب** لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: **ضرب** إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة **فَعَلَ**، فهذا هو الصّوت والصّوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، لِيُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه كمررت بزيدٍ، وليت

عمرا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هو ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح)[31] غير أنّ النّحاة في تطبيقاتهم نسوا أنّ العوامل ليست مؤثّرات حقيقية؛ بل قرائن فصاروا يتكلّفون في تحليلاتهم فيجعلوننا نحسّ بأنّ هذا العامل كالقوّة المحسوسة تضعف تارة وتقوى أخرى، كما دفع بالمتأخّرين منهم إلى التمحّل والتعسّف في الدرس النحوي؛ ممّا أدّى إلى مهاجمة نظرية العامل والثورة عليها وعلى النحو البصري عموما ثورات كثيرة أعنفها ثورة ابن مضاء القرطبي الأندلسي.

وخلاصة القول: إنّ النّحاة البصريين أدركوا في وقت مبكّر أنّ اللغة العربية علم عقلي، يقوم على فكرتي الثّوابت والمتغيّرات وقواعد اللغة مرتبطة بقوانين العقل، وعلينا أن نعود بلغتنا العربيّة إلى أصالتها ونكشف عن جوهر المنهج العلمي الذي تأسّست عليه وننطلق في دراستنا من هذه الأسس العلمية فنحقق غايتين رئيستين: **أولاهما** العودة بالفكر العربي النّحوي إلى أصالته، و**ثانيتهما** طرح قضايا النّحو بشكلٍ علمي، يزيل عنها عملية التّلقين التي أبعدت أبناء العربية على النّحو العربي فصارت نظرتهم إليها نظرة فوقيّة أو نظرة عداء؛ لأنّ الإنسان عدوّ ما يجهل؛ فإذا انكشفت أمام الراغبين في دراسة اللغة العربية العلاقات المنطقية وفهموا المنهج الذي تأسست عليه، سهل التعبير بها، ذلك لأنّ الدراسة الموضوعيّة العلميّة للنحو العربي ترشد الدارس إلى الأصول النحوية التي بنيت على التفسير والتعليل، وتعطيه صورة حقيقية عن المجهود الذي بذله علماؤنا الأوائل في جمع اللغة، وتقعيدها على منهج علميّ.

الهوامش:

1- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1. بيروت: 1973، مطابع دار القلم، ص167.
2- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك ط5. بيروت: 1986، دار النفائس، ص 64-65.
3- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 189.
4- أبو بكر محمد بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1988 مؤسّسة الرسالة، ج1، ص 35.
5- أمجد طرابلسي، نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب، ط5. الرباط: 1986، دار قرطبة، ص 15.
6- سعد محمد الكردي، النحو العربي بين الأصالة والتأثّر، ص 53.
7- علي النّجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، ط1. مصر:1953، مكتبة النهضة، ص 163-164.
8- حسن عون، تطوّر الدّرس النحوي، ط1. القاهرة: 1980، معهد الدراسات العربية، ص 64.
9- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 162.
10- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيروت: 2001 دار الكتب العلمية، ج1، ص 249.
11- نفسه، ج1، ص 249-250.
12- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، ط3 بيروت: 1988 دار الكتب العلمية، ج1، ص 32.
13- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك ط5. بيروت: 1986، دار النفائس، ص 66/65.
14- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 51.
15- منى إلياس، القياس في النحو، ط1. دمشق: 1985، دار الفكر، ص 47-53.
16- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 242.
17- السيوطي، المزهر، ج2، ص 248.
18- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 99.
19- نفسه، ج2، ص 88.

20- نفسه، ج3، ص 109.

21- نفسه، ج3، ص 126-144.

22- نفسه، ج2، ص 54.

23- نفسه، ج1، ص 34.

24- السابق، ج1، ص35.

25- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصّل، تح: إميل بديع يعقوب ط1. بيروت:2001، دار الكتب العلمية، ج1، ص 20.

26- "رسائل في اللغة والنحو" مجلة التراث العربي. السنة: 2006، ربيع الثاني 1427 هـ العدد 102، ص 50.

27- عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ط1. لبنان: د ت، دار المعرفة، ج1، ص64.

28- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا وجماعة، ط 1. القاهرة: 1954، ج1 ص7-8.

29- محمد الوقفي، "نظرية النظم ونحو النص ونظرية العامل" مقال منشور في الشابكة: 26-11-2010. www.aklaam.net.

30- محمد خيّر الحلواني، أصول النّحو العربي، د ط. اللاذقية: 1979، مطبعة الشّرق، ص 143.

31- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109-110.